

البدر أكد أن تطبيق برنامج عمل الحكومة يجري على قدم وساق

«الزراعة» وزعت 62 قسيمة في الوفرة على ملاك الخيول العربية



م.جاسم البدر ومحمد الطبطبائي في مقدمة الحضور (سعود سالم)

خصصت لغرض زيادة سلالات الخيول العربية الأصيلة التي تعتبر أحد أهم موروثات التراث العربي الأصيل، معبرا في الوقت نفسه عن شكره لوزارة الداخلية لحفظ الأمن في مبنى الهيئة وإلى جميع من ساهم في إنجاز هذا المشروع على الوفاء من جانبه، تقدم المحامي على الوفاء وهو أحد ملاك الخيول العربية يشكره إلى صاحب السمو الأمير وولي العهد الأمين حفظهما الله وهيئة الزراعة على اهتمامهم بهذه الشريحة التي تهتم بتربية وإنتاج الخيول العربية الأصيلة، متمنيا من جميع من حالفهم الحظ بالحصول على القسيمة الخاصة بتربية الخيول أن يطبقوا النظام ولا يتجاوزوا قرارات هيئة الزراعة التي منحت لهم هذه القسائم لتربية الخيول وإنتاج سلالات عربية أصيلة.

القسيمة فورا، لافتا إلى أن مثل هذا المشروع يعد من المشاريع المهمة لدى الهيئة في برنامج عمل الحكومة. وأكد أن الهيئة مستمرة في طرح الكثير من المشاريع التي تهتم بالأمن الغذائي ومن ضمن هذه المشاريع المهمة تربية الأغنام بالإضافة إلى تربية الأسماك واستزراع الروبيان. وأضاف أن المشروع الأهم في المرحلة القادمة هو التعامل مع الشركات والمؤسسات التي تساهم في تطوير وزيادة الأمن الغذائي ولا نريد التعامل مع الأفراد، موضحا أن هناك عدة مشاريع أخرى سستكون في منطقة العبدلي في المرحلة القادمة. وعبر البدر عن سعادته بتجمع مربي الخيول العربية الأصيلة في مبنى الهيئة وذلك لحصولهم على هذه القسائم التي

أربع قسائم لشركات وطنية مساهمة لتربية الأسماك. وتابع أنه تم توزيع 62 قسيمة خاصة بالخيول العربية الأصيلة على المربين حيث أن الفريق الخاص بإعداد التقارير حصر هذا العدد فقط ولم توزع هذه القسائم إلا بعد أن تم استيفاء الشروط الكاملة التي وضعتها الهيئة. وأشار البدر إلى أنه في حال رأى أي من المربين أنه مستنوف الشروط ولم يحصل على قسيمة فعليه مراجعة الهيئة بعد عطله عيد الفطر حاملا معه ما وثقت استحقاقه حتى يتم النظر في موضوعه. وأوضح البدر أنه في حال وجود أي تلاعب بالمعلومات من قبل الذين تم تخصيص قسائم لهم فستسحب منهم

وزعت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية صباح أمس عن طريق القرعة 62 قسيمة بمنطقة الوفرة ملاك الخيول العربية الأصيلة في مقر الهيئة. وقال رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للهيئة م.جاسم البدر إن تطبيق برنامج عمل الحكومة يجري على قدم وساق وهذا التوزيع الخاص بقسائم الخيول العربية الأصيلة يمثل تشجيعا لتربية الخيل العربية الأصيلة وزيادة إنتاجها في الكويت، وأضاف أن هذه الخطوة سبقتها خطوات كثيرة حيث إن الهيئة قامت في الفترة الماضية بتخصيص 50 قسيمة زراعية للمهندسين الزراعيين المتقاعدين وأصحاب المشاتل بالإضافة إلى تخصيص

الديعج بحث مع نائب رئيس حكومة مالطا دعم مجالات التعاون



السفير الشيخ جابر الدعيج

قالبتا - كونا: تسلم نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية مالطا نسخة من أوراق اعتماد السفير الشيخ جابر الدعيج سفيرا جديدا للكويت محالا لدى جمهورية مالطا، كما أكد الجانبان على عمق علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين والعمل على تطويرها نحو آفاق أوسع. واستقبل نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية د.توني بوج السفير الشيخ جابر الدعيج بمقر وزارة الخارجية في قصر

بالاتسو باريزيو حيث بحثا أوجه العلاقات الثنائية المتميزة التي تربط مالطا والكويت وسبل تطويرها، في أجواء اتمتت بالحفاوة والود المتبادل. وأكد نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية مالطا د.بوج والسفير الدعيج الذي اجتمع كذلك بكبار مسؤولي الدبلوماسية المالطية، على الرغبة المشتركة في تطوير العلاقات الثنائية في جميع مجالات التعاون الاقتصادية والسياسية والتجارية والتعليمية والثقافية. واجتمع الدعيج والوفد المرافق له كذلك بالأمين الدائم بوزارة الخارجية د.جان بول غريتش الذي تسلم نسخة من أوراق الاعتماد، كما اجتمع بالقائمة بأعمال رئيس إدارة المراسم والخدمات القنصلية بوزارة الخارجية جوانا بيزاني. واعرب جميع كبار المسؤولين المالطيين خلال استقبالهم للسفير الدعيج عن عميق الامتنان والتقدير الكبير لمشاركة الكويت في مراسم تشييع رئيس جمهورية مالطا الاسبق وزعيمها التاريخي البروفيسور غويدو دي ماركو.

من جانبه تذكّر السفير الشيخ جابر الدعيج موقف مالطا المبدئي والقوي في دعم الحق الكويتي وقضيتها العادلة إزاء الاحتلال العراقي عام 1990 وموقف الرئيس المالطي الراحل المشرف والمذكور أثناء توليه رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة عندما استقبل سمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد الذي القى كلمته التاريخية أمام العالم.

كما اعرب الجانب المالطي في هذه المناسبة عن تقديره الكبير للحفاوة التي استقبل بها رئيس وزراء مالطا خلال زيارته للكويت في أبريل الماضي وعلى النجاح الكبير الذي توجت به الزيارة التي تعد محطة مهمة في مسيرة الصداقة والتعاون الوثيق الذي يميز العلاقات الكويتية - المالطية.

ورافق السفير الشيخ جابر الدعيج في زيارته للمعاصمة المالطية كل من السكرتير الثاني بسفارة الكويت بروما خالد سلمان الخرينج والملحق الديبلوماسي عمر الهاجري.

الوردان: «القانونيين» ستطعن بقرار زيادة رواتب «الفتوى» و«التحقيقات» و«البلدية»

أعرب رئيس مجلس إدارة نقابة القانونيين حمد الوردان عن استغرابه لمحاولة البعض مساواة أنفسهم ماديا مع السلك القضائي، وقال الوردان في تصريح صحافي إن نقابة القانونيين بالكويت تابعت عن كثب جميع التصريحات والاجتماعات المتعلقة بإقرار كوادر لأربعة جهات حكومية ومحاولات مساواة إدارة الفتوى والتشريع والإدارة العامة للتحقيقات والإدارة القانونية لبلدية الكويت مع السلك القضائي.

وقال إن هذا التوجه مرفوض لعدم توافقه مع المهام الموكلة للقاضي، والمهام الموكلة لغيره ممن يعملون في الإدارة التنفيذية حيث أنه لا يجوز أن يتساوى كائن من كان مع القاضي في المميزات المالية، بل إن الأصل في القاضي أنه يتقاضى ما يكفيه من خزينة الدولة لأنه لا يمكن أن تستقر أمور البلاد والعباد إلا باستقرار القضاة في جميع احوالهم، وأخصها الاحوال المادية، فلا يصح لأي جهة كانت أن تطالب بمساواتها مع القضاة، بل بالعكس يجب زيادة رواتب القضاة ومنحهم زيادات مادية أخرى تفوق الذي يحصلون عليه من خلال منحهم مكافأة نهاية خدمة مجزية، بالإضافة إلى المعاش التقاعدي الذي يتناسب مع وضعهم الاجتماعي.

وأكد الوردان أن نقابة القانونيين ترفض أي مطالبة لأي جهة كانت بمساواتها مع السلك القضائي كما أن نقابة القانونيين تطالب وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بتطبيق المادة 29 من الدستور الكويتي، والتي تنص على: «الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة...» وهذا مبدأ أصيل وهو العدل والمساواة فنطلب مساواتنا مع قرنائنا وزملائنا من منتسبي الفتوى والتشريع والإدارة العامة للتحقيقات والإدارة القانونية لبلدية الكويت وعدم التفريق بيننا وبينهم من حيث الكوادر والمميزات المالية فإن هذا الأسلوب المتبع قد أضر القانونيين وميز بينهم في الرواتب والكوادر وأخل بمبدأ المساواة.

وطالب الوردان مجلس الوزراء بتبني مشروع نقابة القانونيين الذي انصف جميع القانونيين بالكويت ولم يفرق بينهم على أساس جهات عملهم، ونأمل من الحكومة أن تدرج القانونيين العاملين بالجهات الحكومية ضمن الكوادر والمميزات المالية المعروضة عليها وإصلاح الخلل الذي استمر قرابة الأربعين عاما من التمييز بين القانونيين، مع أن هذه التفرقة والتمييز بين الموظفين غير موجود في تخصصات أخرى وبين الحاصلين على نفس المؤهل التخصصي، من أمثال المهندسين والأطباء والمدرسين ومدرسي الجامعة وغيرهم الكثير، واننا إذ نأمل بخصني مجلس الوزراء المقترح المقدم من نقابة القانونيين، فإننا نحذر من تمييز قانوني على قانوني آخر بسبب انتسابه إلى جهة دون أخرى، حيث إن نقابة القانونيين ستستخدم كافة الإجراءات القانونية مستقبلا للطعن في أي قرار لا يمثل العدل والمساواة بين جميع القانونيين بالكويت.



عيدنا بفرحتهم

الوطنية تهنئكم بحلول عيد الفطر السعيد. عيدكم مبارك وعساكم من عواده.

wataniya.com